

Distr.: General
18 May 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثامنة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٦٢٤

المعقدة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة أسار

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقرير نيوزيلندا الدوري الخامس

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم تصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبليغها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:

Chief, Official Records .Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

03-42996 (A)



الحكومة، رهنا بشروط معينة يُتفق عليها قبل الاستخدام. ويُجري استعراض ترتيبات تلك الإجازة التي قد يتم التوسيع فيها إذا ما سمحت الموارد بذلك. وذكرت أن التغييرات في ممارسات العمل في القوات المسلحة في نيوزيلندا يمكن أن تؤدي إلى إلغاء التحفظ المتعلق بالنساء في ساحة القتال.

٥ - وتطرقت إلى وضع الاتفاقية من التشريعات الوطنية قائمة إن التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بوجه عام، والاتفاقية بوجه خاص، ليست لها تلقائياً الأسبقية على قانون نيوزيلندا. ذلك أنه يجب أولاً أن تشكل جزءاً من التشريعات الوطنية بموجب قانون صادر من البرلمان، كما أنه لا يمكن للمحاكم أن تقوم طوعاً بالإطاحة بتشريعات وطنية متعارضة معها. ومع ذلك أخذت المحاكم في الاعتبار تلك الصكوك الدولية، وأرست فرضية أنه ينبغي قراءة التشريعات الوطنية بطريقة تتماشى مع الالتزامات الدولية التي تقع على البلد.

٦ - واستطردت قائمة إن حقوق قانون الإنسان لسنة ١٩٩٣ جرى تعديله في سنة ٢٠٠١، ووضع للحكومة معياراً لعدم التمييز، يدعمه رفع دعوى خاصة بالشكوى مولدة من الحكومة وسبل انتصاف فعالة. وقالت إن مسألة الحكومة عن تدابير مناهضة التمييز في العمل، والتحريض على التناحر العرقي والإيقاع بالضحايا والمضايقة العرقية والجنسية، أكثرب منها في فترة كتابة التقارير السابقة. وتقوم لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا بوضع خطة عمل لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومحاربة التمييز.

٧ - وأضافت إن الحكومة تعهدت بتقييم فعالية سياساتها. فقد أجريت "دراسة استقصائية لكيفية استخدام الوقت"، بينت الوقت الذي يقضيه الرجال والنساء في العمل بأجر وفي العمل بدون أجر، ووقت الفراغ وتوفير الرعاية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

تقرير نيوزيلندا الدوري الخامس

CEDAW/PSWG/2003/II/؛ CEDAW/C/NZL/5)

CEDAW/PSWG/2003/II/CRP.2/ CRP.1/Add.5

(Add.4)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اجتذب السيدة دايسون (نيوزيلندا) مجلساً لها حول مائدة اللجنة.

٢ - السيدة دايسون (نيوزيلندا) قالت إنه نظراً لأن المعلومات الواردة في تقرير نيوزيلندا إلى اللجنة مستوفاة حتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فإنها ستركت على التطورات التي استجذبت منذ ذلك التاريخ.

٣ - وأضافت أن التقرير الخامس لنيوزيلندا تم تقديمه وتنظيمه بشكل مختلف عن التقارير السابقة. فقد جرت استشارة للنساء والفتيات بصورة موسعة؛ وبذلت جهود استثنائية من أجل الحديث إلى نساء مأموريات (من الشعب الأصلي في نيوزيلندا)، ونساء من جزر المحيط الهادئ، ونساء ريفيات، ونساء مهاجرات ولاجئات، ونساء معوقات، ونساء مسنات، ونساء يعملن بدون أجر وغيرهن أحيرات، ونساء من مجال الفن والرياضة. وقد طرحت مسودة للتقرير من أجل الوقوف على ملاحظات الجمهور عليها، ثم أدرجت حصيلة هذه الاستشارة في التقرير نفسه، إلى جانب وصف ردّ حكومة نيوزيلندا على الملاحظات الختامية للجنة بشأن التقريرين الجماعيين الثالث والرابع.

٤ - وأشارت إلى أن حكومة نيوزيلندا أذنت بإلغاء تحفظ البلد على المادة ٢-١١(ب) من الاتفاقية، شريطة موافقة اللجنة البرلمانية المختصة. وقد اتخذ هذا القرار بسبب استحداث إجازة أبوية تصل إلى ١٢ أسبوعاً بأجر ثوّلها

١٠ - ومضت تقول إن تمثيل المرأة على جميع مستويات الحكومة لا يزال مستمراً. وفضلاً عن ذلك، فإن المحاكم العام في نيوزيلندا، ورئيس وزرائها، ومدعيها العام، وكثير قضاها، جميعهم من النساء، وقد ازداد عدد الوزراء النساء من ١٣ في المائة إلى ٣١ في المائة أثناء إعداد التقرير السابق إلى ٣١ في المائة إبان إعداد التقرير السابق إلى ٣١ في المائة إثناء إعداد التقرير الحالي؛ ويهدف وزير الشؤون والتجارة الخارجية إلى جعل النساء يمثلن ٥٠ في المائة من موظفيه بحلول عام ٢٠٠٥؛ وتبلغ النسبة الحالية ٤٩ في المائة. ويجب الحفاظ على هذه المنجزات، من جانب لأن كثيراً من النساء الصغيرات في السن لا يرون حاجة إلىبذل مزيد من الجهد، ومن جانب آخر لأن بعض الناس يرون أن الجهد المبذول من أجل تحسين وضع المرأة ذهبت بالفعل إلى أبعد مما يجب. أما الحكومة، فهي لا تزال ملتزمة بالاحتفاظ بوزارة لشؤون المرأة، يرأسها وزير في مجلس الوزراء. وهي تدرك أن المادة ٤ من الاتفاقية تنص على اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة من أجل تعزيز مساواة المرأة. وهناك عدد من النهج الممكنة لاتخاذ تلك التدابير؛ وتفضل الحكومة توفير القيادة من خلال تقديم الحوافر وتحديد الأهداف.

١١ - وقالت فيما يتعلق بحماية حقوق الاستخدام، إن قانون عقود الاستخدام حل محله قانون علاقات الاستخدام لسنة ٢٠٠٠، الذي يشير إلى عدم المساواة بين أصحاب العمل والمستخدمين ويقتضي بين الأطراف في علاقات العمل أن تتعامل معاً بحسن النية. وقد عُين للجنة حقوق الإنسان مفهوم مكلف بعهدة المساواة في الفرص في الاستخدام، كما أن الحكومة ضاعفت تقريراً ميزانية الصندوق الاستئماني للمساواة في الفرص في الاستخدام، الذي أنشئ لتعزيز الممارسة الإدارية الجيدة في مجال الأعمال. وتبحث الحكومة اتخاذ تدابير لحماية من تُنهي عقودهم أو من يطلب منهم أصحاب عملهم الانتقال بوظائفهم إلى صاحب عمل جديد مع الاحتفاظ بأحكام وشروط استخدامهم الأصلي.

للآخرين، مما يوضح إسهامهم في رأس مال نيوزيلندا الاقتصادي والاجتماعي والبشري والثقافي. كما وضع "برنامج للإحصاءات الاجتماعية" لتحديد هيكل ومضمون الإحصاءات على مدى السنوات العشر القادمة؛ وسيكون المفهوم الجنسي واحد الاعتبارات الرئيسية في ذلك البرنامج.

٨ - وقالت إن الحكومة طلبت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ جميع الأوراق التي نظرت فيها لجنة التنمية الاجتماعية التابعة للحكومة من أجل إدراج بيانات بالآثار على الجنسين مدعومة بتحليل للفوارق بين الجنسين. وتقوم وزارة شؤون المرأة بإعداد خطة عمل للمرأة من أجل تقييم وضع وطموحات النساء في البلد وتحديد طريقة معالجة الحكومة لها. ومن المرجح إن يوافق على تلك الخطة بحلول نهاية ٢٠٠٣ بإسهامات من المجلس الوطني للمرأة، والرابطة المأمورية لرفاه المرأة، ونساء الباسيفيك ونيوزيلندا بوجه عام ومع مراعاة الملاحظات الختامية للجنة والتوصيات المتعلقة بالتقدير الخامس.

٩ - وقد واصلت الحكومة مكافحة القوالب النمطية للجنسين واستغلال النساء وشدّدت العقوبات على الجرائم التي تستخدم فيها مواد غير لائقة. وقد حرى التصويت النهائي البرلاني على مشروع قانون الإصلاح الخاص بالبغاء في نيوزيلندا في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ ومعوجه لم يعد البغاء جريمة، بل إنه استهدف حماية النساء اللائي يعملن به من الاستغلال ومن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد وقعت نيوزيلندا في عام ٢٠٠٠ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكول المكمل لها الخاص بتهريب المهاجرين من البر والبحر والجو، وكذلك البروتوكول الملحق بها الخاص بحظر وقمع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. واتخذت الحكومة إجراءات قانونية لمعاقبة الاتجار بالأشخاص والابتزاز عن طريق العمل القسري أو الإجباري.

١٢ - واستطردت فائلة إن القانون الذي كان ينص على المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية قد أُبطل في عام ١٩٩٠، فأصبحت سوق العمل بلا ضوابط، إلى أن عينت حكومة جديدة فبدأت تعكس آثار عدم وجود الضوابط بأن شكلت قوة عمل معينة بالإنصاف في الأجر وال استخدام من أجل تعزيز المساواة في مجال وظائف القطاع العام. ومن المتوقع أن تضع قوة العمل خطة عمل خمسية بحلول ١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣، وثمة أمل في أن تغدو خطة العمل، من خلال برهنتها على قيمة سياسية المساواة، نموذجاً للقطاع الخاص أيضاً.

١٥ - وأعربت اللجنة في ملاحظاتها الختامية على التقرير السابق عن قلقها لأن الخصخصة يمكن أن تؤثر على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للمرأة بوجه خاص. وقد حل محل النموذج الموجه إلى السوق في التسعينيات نموذج أكثر توجهاً إلى المجتمع المحلي مع هيكل غير مركزي لاتخاذ القرارات أصبحت فيه المجالس الصحية للدوائر المحلية مسؤولة عن الإدارة والشراء والخدمات. وجرى تطوير لاستراتيجيات الرعاية الصحية لكي تفي باحتياجات سكان نيوزيلندا بوجه عام وجموعات محددة مثل المسنّين والمعوقين. وتحسنت صحة المرأة عموماً، ويجري استعراض خدمات اختبار سرطان الثدي والرحم من أجل ضمان جودتها وأمانتها.

١٦ - وأشارت إلى أن قانون تعديل الملكية (العلاقات) لعام ٢٠٠١ دخل حيز النفاذ التام في شباط / فبراير ٢٠٠٢، وأعطى الزوجين الفعليين، بما في ذلك الزوجين من نوع واحد، ذات حقوق الشخصين المتزوجين، من حيث تقسيم الملكية عند انتهاء العلاقة. ويجري استعراض واسع النطاق لبند آخر تتعامل الزوجين بحكم الواقع بشكل مختلف عما يعامل به الزوجان المرتبطان برباط الزوجية.

١٧ - وقد أطلقت استراتيجية منع العنف في الأسرة في نيوزيلندا (Te Rito) في آذار / مارس ٢٠٠٢. وهي تشمل

١٣ - وأضافت أن مساواة المرأة في الاستخدام ظلت تواجه عقبات بسبب الفارق في الأجر، والتمييز العنصري على أساس المهنة، والصعوبة المتزايدة في تحقيق التوازن في الحياة العملية. وتناولت الحكومة حالياً بعمق كبير هذه المشكلة الأخيرة. وزيد عدد ساعات رعاية الطفل دون الخامسة من عمره والتي تصرف عنها إعانة، من ٣٧ ساعة في الأسبوع إلى ٥٠ ساعة. ويهدف مشروع قانون التضامن الاجتماعي (السعي إلى الاستخدام) إلى مساعدة الأئم العزباء أو الأباء الأعزب وكذلك الأرامل إلى الدخول في عمل بأجر مع الاعتراف بالأعباء العائلية. كما أن من يتلقون إعانات لفترات طويلة ولديهم أطفال، يتلقون مساعدة أيضاً عند الحصول على عمل بأجر عن طريق تلقي "دفعة مالية على سبيل المساعدة" لتعطيل التكاليف المباشرة أثناء الشهور الثلاثة الأولى من الاستخدام. ومعظم هؤلاء الأفراد من النساء.

١٤ - وبغية الوفاء على نحو أفضل باحتياجات المجتمعين الماوري والباسييفيكي، وضعت الحكومة برنامجاً شاملًا عنوانه "تحفييف حدة صور عدم المساواة"، وذلك عبر جميع إداراتها. وهي تواصل جهودها من أجل تنفيذ معاهدة ويتانجي تفليداً تاماً، وخصص اعتماد في الميزانية لبرنامج إعلام جاهيري بشأن هذه المعاهدة مدة ثلاثة سنوات،

بالاقتراب" و"الوصاية" التي تعامل الأطفال كما لو كانوا ملكية، نظام للمسؤولية الأبوية يضع مصلحة الأطفال في المقام الأول.

٢ - وقالت في ختام كلمتها إن الملاحظات الختامية للجنة وتوصياتها بشأن التقرير الخامس لنيوزيلندا سوف تُحال إلى مجلس الوزراء وتنشر على الموقع الإلكتروني للحكومة. وسوف يسترشد بها في السياسة الأخلاقية بوجه عام، وفي تنمية وتنفيذ خطة عمل المرأة بوجه خاص.

٢١ - السيد ماكاي (نيوزيلندا) تحدث باسم لجنة المرأة، المنظمة النسائية في توكيلاو، وهي من أراضي نيوزيلندا ولا تتمتع بحكم ذاتي، فقال إن النساء في هذه الأراضي يحرصن على المشاركة في عملية تنفيذ الاتفاقية. وعلى الرغم من اعتبار توكيلاو منطقة بعيدة، فإن وسائل اتصالها مع العالم الخارجي وانتقالها إليه قد تحسنت، بحيث أصبحت أقل عزلة.

٢٢ - وفي توكيلاو، يتمركز دور النساء المعتمد حول الأسرة الموسعة. ويمكن لاتفاقية استكمال هذا الدور ومساعدته على التطور، غير أنه ينبغي تناول هذه العملية بحساسية، بسبب سرعة التغير الاجتماعي ومحاله وتأثيره، ذلك التغير الذي يمكن أن تصمد أمامه جماعة صغيرة، وبسبب البيئة الاجتماعية الفريدة لكل من الجزر المرجانية الثلاث التي تكون هذه الأراضي.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن أدوار المرأة أخذت في التطور منذ بعض الوقت حيث التحقت الكثيرات منهن بالتعليم الثانوي ويتبعن حيائهن العملية. وتضطلع النساء أيضاً بأدوار سياسية. وعلى الصعيد المحلي، يوجد في كل قرية مجلس للمسنين خاص بها (توبولينا)، وتزداد في بعض هذه الحالات أعداد النساء الأعضاء. وعلى الصعيد الوطني، احترقت

رصد وإنفاذ العقوبات القانونية، والقانون، والسياسة، وتقديم الخدمات، على أساس تقييم قانون العنف في المترن. وقد أثبتت الأبحاث أن التكلفة ونقص المعلومات والحواجز اللغوية تفسر جمِيعاً فشل بعض الضحايا في السعي إلى تعليمات الحماية. وقد أثرت هذه المشكلة بوجه خاص على الضحايا المأمورين والباسيفيكين. ووضعت نساء مأموريات برامج من أجل النساء المأموريات، لم تترك فحسب على المساعدة الفردية، ولكن على المساعدة الجماعية أيضاً. ويعُد ذلك نموذجاً آخر لما تمارسه الحكومة من وضع إطار لسياستها ولالأهداف والمسؤولية، إلى جانب قيام متخدِّي القرارات المحليين بتحديد الطريقة التي يجب بها تقديم الخدمات.

١٨ - وقالت إن استراتيجية الحكومة في الحد من الجريمة مُدفَّع إلى الحدّ من العنف في الأسرة، بما في ذلك استغلال الأطفال والعنف الجنسي، وكذلك السطو ليلاً على المنازل والسرقة، وهو جريمة تشكل النساء أغليبة ضحاياها. وستركز هذه الاستراتيجية بوجه خاص على الأسر المأمورية والباسيفيكية، والأسر المعرضة للمخاطر، والأسر التي تؤثُّ عليها المخدرات والكحول والقمار. وقد وجد تقرير عن إمكانية وصول المرأة إلى العدالة أن النساء يواجهن مشاكل في الحصول على المعلومات، وفي تكلفة الخدمات القانونية واستجابتها الثقافية، وفي استشارة لانتباه إلى دور المرأة كمصدر للرعاية، وفي نقص المشاركة في إدارة وحلّ المشاكل القانونية. وقد طُلب من اللجنة القانونية في نيوزيلندا أن تُعدّ تقريراً عن الحاجة إلى التغيير الميكانيكي وإلى المزيد من الإعلام الجماهيري في نظام المحاكم. وسوف يؤخذ في الاعتبار منظور الشعب المأمور والمنظور الجنسي.

١٩ - وأضافت أن مشروع قانون رعاية الأطفال الذي قدمته الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ سوف يُغيّر جذرياً الطريقة التي تجري بها حماية الأطفال في حال انفصال الأبوين. وسوف يحل محل الأفكار القديمة مثل "الإذن

تموز/يوليه ٢٠٠٣ مؤتمر وطني لمنظمة توكيلاو النسائية لتمهيد الطريق لأعمال أخرى حول الاتفاقية.

المواد من ١ إلى ٦

٢٧ - **السيدة تافارس داسيلفا** أرادت أن تعرف السبب أن السياسة الاجتماعية فقط، لا السياسة الاقتصادية وسياسة الهجرة، مثلا، هي التي تقيّم التأثير على الجنسين. وأعربت أيضا عن دهشتها من النهج المتبّع مع وسائل الإعلام -توجيه بل ورقابة- من أجل القضاء على القوالب النمطية، بدلا من العمل على تحقيق التغيير الثقافي. ويبدو أن الوزارة نفسها تدعم القوالب النمطية للجنسين عن طريق التعامل مع التوفيق بين العمل والحياة كقضية نسائية أساسا.

٢٨ - **السيد ميلاندر** طلب مزيدا من المعلومات عن التقرير الذي يجري إعداده بشأن حزر الكوك. وسأل أيضا عما إذا كانت نيوزيلندا قد ضمّنت قانونها المحلي أية معاهدات دولية. وأشار إلى أن تشريع نيوزيلندا المتعلق بعدم التمييز يدعو إلى الإعجاب، ولكنه يتطلع إلى معرفة السبب الذي أدى إلى عدم إدراج أية إشارة في ذلك التشريع إلى التمييز القائم على أساس اللغة أو الثقافة.

٢٩ - **السيدة سكوب - شيلينغ** قالت إنها ترى أن كثيرا من الإجراءات التي قال الوفد إنها تمثل تدابير استثنائية مؤقتة ذات طبيعة أكثر عمومية. وسألت عما إذا كانت جميع الوزارات تحدد أهدافا لمشاركة المرأة وعمن يرصد تنفيذ تلك الأهداف. وقالت أخيرا إنها تودّ معرفة ما إذا كانت التدابير الاستثنائية المؤقتة سيتم تضمينها في اتفاقات العمل الخاصة بالمفاوضة الجماعية في القطاع الخاص.

٣٠ - **السيدة خان** سُئلت عن عدد ما نفذ من التوصيات التي نص عليها قانون الخدمات القانونية لعام ١٩٩٨، الذي أمر بأن يكون وصول المرأة إلى الخدمات القانونية منخفض

النساء أيضا أعلى جهاز لاتخاذ القرارات في توكيلاو، وتعد مجلس الفونو العام.

٤ - واستطرد قائلا إنه في حين أن حقوق النساء وسلامتهم لم تتعرض أبدا لمخاطر في توكيلاو، فشمة مجال للتحسّن. وتحتاج حاليا خطوات لتحسين التسهيلات المتاحة للمرأة؛ وهي تشمل منح علاوات لمن تمنعهن مسؤولياتهن في المترّل من البحث عن عمل، ومن حضور الدورات التدريبية التي تركز على المهارات المستخدمة في المترّل وفي مجال الأعمال.

٥ - وذكر أن توكيلاو صدقت على الاتفاقية في عام ١٩٨٥، وكان لها تمثيل في الاجتماعات وورش العمل الإقليمية المعنية بمسائل ذات صلة بالاتفاقية. وقد أُبلغت نتائج وتوصيات تلك الاجتماعات وورش العمل، بما في ذلك منهاج عمل الباسيفيك، إلى مجلس الفونو العام. وطلب من هذا المجلس أن يفحص بشكل أكمل وإلى حدّ أبعد مساواة المرأة في المشاركة في الميدان السياسي وفي الاقتصاد، ومكان المرأة في النظام القانوني.

٦ - وقال إن لجنة المرأة، بوصفها منظمة غير حكومية، استثمرت بشكل موسّع بشأن القضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وقامت حكومة نيوزيلندا بتمويل أنشطة تلك المنظمة في إطار مشروعها المعني بمساعدة المرأة والتنمية لمدة تزيد على عشر سنوات. كما أن كلا من لجنة جنوب الباسيفيك ومكتب صندوق الأمم المتحدة الإلگائي في آسيا ساعد وفدا من توكيلاو على حضور ورشة عمل إعلامية إقليمية بشأن الاتفاقية عُقدت في آسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وبعد انتهاء ورشة العمل، قام ممثلو كل جزيرة باستشارة منظمتها النسائية ومجلس المسنين فيها ومجتمعها المحلي لتبادل المعلومات بشأن الاتفاقية. وسوف يُعقد في

بسبب دورهن التقليدي كقائمات برعاية المسنّين في مجتمعهن.

٣٥ - وفيما يتعلق بالتدابير الاستثنائية المؤقتة، أشارت إلى أن منصب مفهوم المساواة في فرص الاستخدام، الذي تشغله سيدة في الوقت الحالي، هو منصب دائم، وإن لم تحدد أهداف لكل إدارة حكومية. وحيث توحد هذه الأهداف، توجد مسألة مباشرة بين الدارة الرئيسية والوزير عن الوفاء بها. ويثير القلق انخفاض عدد النساء المنتخبة في البرلمان، ولكن نظام القائمة الانتخابية، الذي يهدف إلى مساعدة النساء على الوصول إلى المناصب التي تشغله عن طريق الانتخاب، لم يوضع إلا منذ وقت قصير ومن المتوقع أن يحدث أثراً على المدى الطويل.

٣٦ - ومضت قائلة إن اللغة ليست من الأسس التي يقوم عليها التمييز، ولكن هناك حماية للحق في اللغة، وقد اعتبر هذا الحق أحد العوامل في بعض قضايا التمييز على أساس العرق. واللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية، واللغة المأهولة أيضاً هي إحدى لغات القانون الرسمي. كما أن هناك حركة تدعو إلى الاعتراف بلغة الإشارة النيوزيلندية. وفضلاً عن ذلك، تم تنفيذ مشروع فوژجي لتوفير خدمة ترجمة فورية عبر الهاتف من أجل التفاهم مع سكان يتزايد تنوّعهم باستمرار.

٣٧ - واستطردت قائلة إنه تم اتخاذ بعض الخطوات من أجل تنفيذ التوصيات الخاصة بالوصول إلى الوسائل القانونية، بما في ذلك وضع مشروع بقانون يهدف إلى جعل المحامين أكثر مسؤولية تجاه موكلיהם. وتقوم اللجنة القانونية لنيوزيلندا حالياً بدراسة هيكل المحاكم واحتياجات الأشخاص المعندين إلى المعلومات.

٣٨ - وقالت أن التحليل المتعلق بنوع الجنس يقتضي نجاحه يقوم على أساس الحقوق وسوق يكون مطلوباً دون أدنى

التكلفة. وأرادت أيضاً معرفة ما إذا كان النهج القائم على أساس الحق في التنمية ثمة دراسته.

٣١ - **السيدة كابالاتا** قالت إن التدابير المتخذة لتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية في حاجة إلى مزيد من الدراسة، وذلك لأن الموقف يمكن أن تتغير من خلال التعليم وحسب.

٣٢ - **السيدة جير** قالت إن التقدم الذي أحرز في مجال وصول النساء إلى المناصب الرفيعة أمر يدعو إلى الغبطة الشديدة غير أنه يبدو أن هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية من أجل استكمال تلك المنجزات وتعويض التقهقر الذي حدث في الانتخابات الأخيرة وأضافت إنه من الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام للعنف ضد النساء الأصليات والمضايقات التي تلاقيتها.

٣٣ - **السيدة دايسون** (نيوزيلندا) قالت في ردّها على الأسئلة المتعلقة بالمادة ٥ إنه بُذلت قصارى الجهد في نظم التعليم والرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي والاتصالات الحكومية ذات الصلة من أجل القضاء على القوالب النمطية للأدوار الرجل والمرأة ومثال ذلك أن برنامج التلمذة الصناعية الذي كان يدرّب خريجي المدارس أعيد مرة أخرى، وعندما اتضح أن بعض النساء بدأن دخول المجالات غير التقليدية، بُذلت جهود لتشجيعهن في حين مازالت أعدادهن في ازدياد في النظام التعليمي.

٣٤ - وأضافت أن تحليل الفروق بين الجنسين أُستُحدث في لجنة التنمية الاجتماعية التابعة لمجلس الوزراء، حيث تبحث قضايا المиграة أيضاً. وهي تشاطر الاهتمام بأن يمتد هذا التحليل إلى جميع الوزارات. وذكرت إنها متأكدة من أنها أوضحت في كل بياناتها العامة أن التوفيق بين العمل والحياة ليس مشكلة نسائية وحسب وهذا التوفيق له فضلاً عن ذلك أثر أقوى على النساء المأهولة ونساء حزر الباسيفيك

مبقياً. غير أن العلاقة بين نيوزيلندا وجزر الكوك ونوى تطورت على مر السنين، ففي عام ١٩٨٨، تغيرت ممارسة إبرام المعاهدات، ولم تعد نيوزيلندا توقع معاهدات بالإنابة عن تلك الجزر. ونتيجة لذلك، لم يعد لدى نيوزيلندا النفوذ الذي يمكنها من إصدار تشريعات متزمرة لجزر الكوك أو نوى، كما لم تعد لديها سلطة مطالبتها بالتخاذل إجراء في أي مجال. ومن ثم لن يكون ملائماً لنيوزيلندا أن تقدم إلى اللجنة تقارير عن مسائل ليست لديها معرفة مباشرة بها وليس لها أية سيطرة عليها. وعلى الرغم من أن ذلك قد يشجع جزر الكوك ونوى على كتابة تقارير إلى اللجنة وقد يساعدها في أداء هذه المهمة، فإن اللجنة الآن في أفضل وضع يكفل إذعان ملك الجزر لمقتضيات تقديم التقارير.

٤٢ - **السيدة دايسون** (نيوزيلندا) قالت إن حكومتها متزمرة بتوفير الدعم الثقافي الملائم لجميع النساء الأصليات وللنساء من أقليات أخرى اللاتي يواجهن العنف. وكما أشارت من قبل، فإن سياسة التفويض التي تتبعها الحكومة تعني أن الإطار السياسي الكلي وآليات المعاشرة تحدد مركزيها، ولكن التنفيذ يحدد محلياً. وقد أحرز هذا النهج بوجه خاص بمحاجة في مجتمعات نيوزيلندا المأهولة، وسوف يُوسع نطاقه ليشمل السكان المتزايد من أقليات أخرى، ولدى نيوزيلندا فئة محددة من تصريح الإقامة تمنح للنساء والأطفال ضحايا العنف الأسري الذي يرتكب على أيدي مواطن نيوزيلندي يرفض الاستمرار في تقديم الدعم. ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٣، تلقت ١٧ إمرأة تلك التصاريح.

٤٣ - **السيدة شين** قالت إنها مسؤولة إذ علمت أن جميع الأوراق المقدمة إلى رئاسة الوزراء تتضمن تحليلات يتعلق بالجنسين، ولكنها تود معرفة ما إذا كانت هذه الممارسة ستبحث فيما إذا كانت جميع السياسات الحكومية تنظر في احتياجات المرأة بشكل متساو (مثلاً ذلك، ما إذا كان النوع يشكل مثلاً في سياسة التنمية الاجتماعية أهمية أكبر منها في

شك في تنفيذ خطة عمل المرأة. ومن الإلزامي حالياً النظر في مشروع قانون الحقوق وفي المفاهيم الضمنية لحقوق الإنسان الواردة في أية ورقة صادرة عن مجلس الوزراء.

٣٩ - **السيد ماكاي** (نيوزيلندا) قال إن النهج القانوني لنيوزيلندا ثانٍ، يعني أن الالتزامات الدولية تحولت إلى قانون وطني. وكما يحدث في نظم حكومية أخرى من طراز وستمنستر، يتخذ مجلس الوزراء القرارات المتعلقة بالمعاهدات الدولية، ولكن التشريعات التي لها قوة القانون لا يمكن أن يصدرها سوى البرلمان. وعندما تدخل السلطة التنفيذية في التزام أية معاهدة، فإنها تستطيع ترجمة هذا الالتزام تلقائياً إلى قانون وطني. ومن قبيل الممارسة الدستورية، لم تصبح نيوزيلندا طرفاً في أية معاهدة دولية قبل تمرير البرلمان للتشريع الوطني اللازم. وعلى الرغم من أن عملية الانضمام إلى إحدى المعاهدات كثيراً ما يؤدي هذا الإجراء إلى بُطئها، فإن هذا الإجراء يكفل أيضاً أن تكون نيوزيلندا مخلة بأحكام تلك المعاهدة.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن البرلمان نادراً ما يدرج المعاهدات الدولية حرفياً في القانون الوطني؛ وذلك لا يحدث إلا في حال نص بند معين في إحدى المعاهدات بالتحديد على إجراء معين ينبع للدول الأطراف اتخاذه، بدلاً من حثها بعبارات عامة على اتخاذ إجراءات. ومن أمثلة ذلك اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا بشأن العلاقات الفنصلية.

٤١ - وأشار إلى أن جزر الكوك ونوى، بعد أن رسخت حق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، أصبحت من أقاليم الحكم الذاتي وفي شراكة حرة مع نيوزيلندا. وعندما أصبحت نيوزيلندا طرفاً في الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في ١٩٨٥، أصبحت جزر الكوك ونوى أيضاً أطرافاً في الاتفاقية، بعد إبداء موافقتها

٤٤ - السيد فلترمان قال إنه يأمل في أن تعرف نساء توكيلاً أن المجتمع الدولي قد استمع لآرائهم وأن مداولات اللجنة قد أُبلغت لهن ولسكان جزر الكوك ونوى؛ وأضاف أن عدم وجود تقرير من جزر الكوك أمر يدعو إلى الأسف. فمن ناحية، ومن زاوية القانون الدولي بوجه عام والقانون الدولي لحقوق الإنسان بوجه خاص، تظل نيوزيلندا مسؤولة عن تفويض الاتفاقية في جزر الكوك، كما أوضح السيد ماكاي. ومن ثم يتعين على سلطات نيوزيلندا أن تحدث سلطات جزر الكوك على تقديم تقرير إلى اللجنة. ومن ناحية أخرى، وعوجب قواعد القانون الدولي لخلافة الدول في المعاهدات، يمكن أن يُعتبر أن جزر الكوك نفسها تختلف نيوزيلندا في التزامها بمقتضى الاتفاقية، ومن ثم يمكن للجنة أن تتعامل مباشرة مع سلطاتها.

٤٧ - واسترسل متسائلاً عن مركز الاتفاقية في قوانين نيوزيلندا، إن هناك جهازاً آخر من أجهزة معاهدات الأمم المتحدة، هو لجنة حقوق الإنسان، أعرب عن قلقه من أن تتمكن نيوزيلندا من إصدار تشريع لا يتفق والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى الرغم من أن هذا يظل إمكانية نظرية، فإنه مع ذلك إمكانية؛ ولو أن نيوزيلندا أصدرت هذا التشريع، فإن تكون هناك وسيلة لمعالجته في القانون الوطني.

٤٨ - وسأل عما إذا كان هناك أي شيء يمنع نيوزيلندا من إصدار قوانين تتعارض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعما إذا كان من باب الدقة أن يقال إنه لا يمكن التذرع بالاتفاقية مباشرة أمام أية محكمة تستند إلى القانون، وعما إذا كان دقيقاً أيضاً أن يقال إن أحكام الاتفاقية لن تكون لها في أي حال من الأحوال أسبقية على التشريعات الوطنية المتناقضة. وطلب رأي الوفد في تداعيات مركز الاتفاقية في قانون نيوزيلندا من حيث تطبيق ما يقتضيه البروتوكول الاختياري للاتفاقية من أنه يجب استنفاد جميع

سياسة التنمية الاقتصادية) وما إذا كانت كل إدارة حكومية، وخاصة وزارة شؤون المرأة، لديها ما يكفي من العاملين والموارد المالية لتنفيذ خطة عمل المرأة. وسألت أيضاً عما إذا كان التحليل المتعلق بنوع الجنس يبحث فيما إذا كانت سياسة تفويض السلطة التي تنتهجها الحكومة تخدم احتياجات المرأة، لأنها ترى أن هذا التفويض جعل كل مستشفى مفرد مسؤولاً عن الرعاية الصحية وعن تعيين كبار العاملين فيه، وجعل كل مدرسة مسؤولة عن قضايا المرأة في السياسة التعليمية. وأشارت بوجود درس عمل تقييمها الحكومة من أجل المنظمات غير الحكومية، ولكنها أعربت عن قلقها لأن الإعلان عنها كان يتم دون إعطاء مهلة كافية، الأمر الذي كان يحرم الكثيرين فرصة حضورها.

٤٤ - السيدة غاسبار قالت إن السلطات المحلية تملك القدرة على تعزيز المساواة بين الجنسين، وذلك مثلاً عن طريق محاربة العنف ضد المرأة وعن طريق تحسين إمكانية وصول المرأة إلى خدمات النقل والخدمات العامة. وسألت عما إذا كان يجري تشجيع السلطات المحلية على اعتماد سياسات فيها مراعاة للمرأة وما إذا كانت تُنشر أفضل الممارسات في جميع أنحاء البلد.

٤٥ - وأضافت أن مشروع قانون إصلاح البغاء المشار إليه في تقرير نيوزيلندا قد اعتمد فيما يليه في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ وأصبح قانوناً. وهي تود الوقوف على مزيد من المعلومات بشأن مضمون هذا القانون، الذي يبدو أنه يرمي إلى معاملة البغاء كمهنة مثلها مثل أي مهنة أخرى. وهذا الموقف مثير للجدل في كثير من أنحاء العالم لأنه يطرح مسألة ما إذا كان الأفراد يُرغمون على ممارسة الدعارة ويصبحون ضحايا للاتجار بهم. وسألت عن الخطوات التي ينص عليها القانون لمنع هذا الاستغلال، وعن المساعدة التي تقدم للأفراد الذين يفكرون في الإفلات من ممارسة الدعارة.

وهذا البحث جدير بالإطراء إذ يبدو أن العديد من الحكومات تضع سياساتها عن الإباحية والدعارة دون تعريف أي من تلك الظاهرتين.

٥٣ - واستطردت قائلة إن البحث خلص إلى أن تلك المواد الصريحة ضارة لأنها تنسئ أو تعزز وجود قوالب نمطية غير دقيقة للمرأة. غير أنه يبدو أن نيوزيلندا، بإضافتها صبغة قانونية على البغاء، تشجع السلوك الضار الذي تدينه في الإباحية: فالبغاء؛ مثله مثل الإباحية تماماً، يعامل النساء كما لو كن أشياء. والبغاء بحد ذاته يشكل اعتداء لأن فيه ظلماً وإذلالاً للنساء، حتى لو أقدمت بعض النساء عليه بإرادتهن الحرة. وقد صورت جماعة البغاء في نيوزيلندا كمؤسسة فريدة خاصة بنيوزيلندا، وأعربت عنأملها في أن تبقى كذلك، وفي أن تعيد حكومة نيوزيلندا النظر في مشروعية البغاء.

٥٤ - **السيدة دايسون (نيوزيلندا)** قالت إن الحكومة ناقشت الوظائف الجوهرية لوزارة شؤون المرأة وتمويل تلك الأدوار. وهذه الوزارة، مثل أي وزارة أخرى تعامل مع السكان، تواجه مشكلة مركبة: ذلك أن أداء الوزارات والهيئات الأخرى تحدث تأثيراً على أدائها الخاص. ولذلك لا يمكن اعتبار وزارة شؤون المرأة مسؤولة وحدها عن عمل أو عدم عمل إدارة أو وزارة أخرى، ولكن الحكومة تظل ملتزمة بوجود وزارة مستقلة لشؤون المرأة تتولى القيادة في المسائل ذات الاهتمام المباشر بالمرأة ولمساعدة إدارات أو وزارات أخرى في الاعتراف بالتداعيات الجنسانية لسياساتها.

٥٥ - وفيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات، أقرت بأن بعضها من ٢٠ ورشة عمل رسمية عقدت في جميع أنحاء البلد لم يُعط لإعلانها سوى مهلة قصيرة جداً، ولكنها اتخذت خطوات لتصحيح هذا الوضع بمجرد أن أدركت خطأه. وقد مكّنتها ورشات العمل من

الوسائل المحلية المتاحة قبل قيام اللجنة بفحص إحدى الشكاوى.

٤٩ - **السيدة سايفا** قالت إنها تتساءل عما إذا كان من الممكن حقيقة أن تختلف جزر الكوك نيوزيلندا فيما يقع عليها من التزامات بوجب الاتفاقية وذلك لأن أطراف الاتفاقية يجب أن تكون دولـاً.

٥٠ - **السيدة سيمونوفيفي** عقبت على ملاحظات السيد فلترمان على مركز البروتوكول الاختياري في قانون نيوزيلندا، متسائلة عما إذا كان أحد الشاكين يستطيع التذرع بالحقوق المحددة التي تمنحها الاتفاقية في المحكمة بشكل مباشر، أو ما إذا كان يجب على هذا الشاكـي بـدلاـ من ذلك التذرع بهذه الحقوق المحددة ذاتـها من خلال القانون الوطني الذي يكرـس تلك الحقوق. وتساءلت عما يمكن أن يحدث في حال وجود تضارب بين الاتفاقية والقانون الوطني.

٥١ - وأشارت إلى أنه، منذ التقرير السابق، أحرز تقدم من خلال ما استجد من سياسات وقوانين وبناء للقدرات، ومشاركة المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق في إعداد آخر وثيقة. غير أن التقرير الأخير تنصصه مع ذلك ببيانات تفصيلية بحسب النوع وبيانات تفصيلية بحسب الإثنية: فهو لم يوفق في إعطاء صورة كاملة للاتجاهات في مشاركة المرأة في مختلف المجالات (المرأة في الأحزاب السياسية، المرأة في التعليم ما بعد الجامعي). وثمة حاجة أيضاً إلى أرقام فيما يخص توكيلاً.

٥٢ - **السيدة مورفـاي** قالت إن حكومة اليابـان عرضـت مؤخراً على اللجنة كـتـيبـاً يـشـرـحـ الـاـتـفـاقـيـةـ مـبـسـطـةـ. وجـاءـ فـيـ الـبـابـ الـذـيـ يـعـطـيـ المـادـةـ ٦ـ مـنـ الـاـتـفـاقـيـةـ إـنـ أـجـسـادـ النـسـاءـ لـيـسـ لـلـبـيـعـ. وـهـيـ تـعـقـدـ أـنـ نـيـوزـيـلـنـدـاـ تـشـاطـرـ هـذـاـ الرـأـيـ:ـ فـالـقـسـمـ مـنـ تـقـرـيرـهـاـ الـذـيـ يـتـاـولـ أـدـوـارـ كـلـ جـنـسـ مـنـ الـجـنـسـيـنـ وـالـقـوـلـبـةـ النـمـطـيـةـ وـعـصـفـ بـحـثـهـ فـيـ الـمـوـاقـفـ بـأـنـهـ اـبـاحـيـةـ.

٥٨ - وأضافت أنه نظرا للانقسام الكبير في الآراء، ونظرا لأن الحكومة كانت ملتزمة بكافالة أن يترجم المقصود من التشريع إلى عمل، فقد اتخذت تدابير لاستعراض آثار هذا التشريع بانتظام. وكان أحد مقاصده هو حماية النساء الأشد عرضة للاستغلال، وفي مقدمتهن النساء اللاتي تسمح نيوزيلندا بدخولهن بتصاريح إقامة قصيرة. أما قانون الهرمة فهو يحظر إصدار تصاريح إقامة للنساء اللاتي يجلبن إلى نيوزيلندا لإرغامهن على ممارسة البغاء، ولكنه يسمح بتصاريح يمكن سحبها إذا تبين أن من تحمل التصريح متورطة في البغاء.

٥٩ - السيد ماكاي (نيوزيلندا) قال إنه يود أن يؤكّد للجنة أن ملاحظاتها ستنقل إلى جزر الكوك ونوى و TOKILOA. وأضاف أن تطبيق المعاهدات الدولية التي كانت نيوزيلندا توقعها نيابة عن جزر الكوك كان يشوّها التباس في الماضي، وهذا هو السبب في تغيير ممارسة إبرام المعاهدات في عام ١٩٨٨. ومع ذلك فإن مسألة الطريقة التي يمكن بها لجزر الكوك أن تصبح طرفا في بروتوكول ملحق معاهدة توقعها نيوزيلندا نيابة عن هذه الجزر مثلاً حدث قبل عام ١٩٨٨ هي مسألة دستورية متطرفة.

٦٠ - واستطرد قائلاً أنه يمكن الاستشهاد بالمعاهدات الدولية أمام محاكم نيوزيلندا. وفي حال نشوء مشكلة في التفسير، فقد تحاول المحاكم تفسير القانون الوطني بطريقة تتفق وت تلك المعاهدات. وقال أنه على مدى الثلاثين عاماً من تجربته في مجال القانون الدولي، لا يذكر أنه حدث تعارض مباشر بين قانون نيوزيلندا الوطني وأحد الصكوك الدولية، ولكن إذا حدث مثل هذا التعارض بالفعل فإن الأسبقية تكون للقانون الوطني لأن قانون نيوزيلندا الوطني (كما في العديد من بلدان أخرى) يعكس إرادة البرلمان، حيث أن عقد المعاهدات الدولية من مهام السلطة التنفيذية الوطنية. وقد يؤدي مثل هذا الوضع إلى التعجيل بحدوث أزمة دستورية

العمل في شراكة رسمية كوزير حكومي مع المجلس الوطني للمرأة ومع رابطة رفاه المرأة المأهولة، التي كانت لها فروع في كل أنحاء البلد. وفضلاً عن تلك الشراكة الرسمية، كانت تعدد اجتماعات إضافية من أجل الوفاء باحتياجات النساء اللاتي كثيراً ما يُترَكَن بعيداً عن التشاور الرسمي مع الحكومة: كالنساء اللاتي يعشن على دخول منخفضة، والنساء في المناطق الريفية، والنساء المعوقات، والنساء المسنّات، والنساء اللاتي يمثلن العائل الوحيد لأسرهن، والنساء اللاجئات والمهجرات.

٥٦ - واستطردت قائلة إن قانون الحكم المحلي في نيوزيلندا أعاد توصيف أدوار ومسؤوليات السلطات المحلية. وثمة مقتضى رئيسي لذلك القانون هو أن تبحث السلطات المحلية النتائج الاجتماعية والاقتصادية لسياستها. وعلى الرغم من أن مثل هذا المطلب يكون بديهياً، فقد كانت هذه المرة الأولى التي يتضمنه فيها أحد التشريعات. وفي حين أن القانون لا يقتضي من السلطات المحلية أن تجعل سياستها متوافقة مع التزامات نيوزيلندا التي تقع عليها موجب المعاهدات الدولية، فإن السلطات المحلية تعمل في ظل الرقابة القانونية للحكومة المركزية ومن ثم فإنها ملزمة ضمناً بذلك الالتزامات.

٥٧ - وقالت أنه خلال ٢٠ سنة من مشاركتها في الحياة السياسية، التي قضاها ١٠ سنوات منها في البرلمان، لم تحدث أي مسألة انقساماً في الرأي بين النساء يقدر ما أحدثته مسألة عدم تجريم البغاء. ومع ذلك فإن معظم النساء الأعضاء في البرلمان ومعظم التقارير المخالفة من المنظمات غير الحكومية (بما فيها المجلس الوطني للمرأة، وجمعية الشابات المسيحيات، وحيث الخلاص ومؤوى النساء ومراسن الأزمات) أيدت التشريع الجديد، الذي لا يهدف إلى تشجيع البغاء، ولكن إلى تقليل الضرر والحد من الاستغلال.

٦٣ - **السيدة كابلاتا** قالت إن تقرير نيوزيلندا أوضح أن توكيلاو ليس لديها تشريع يعقوب على التمييز ضد المرأة، ولكن المجتمع هو الذي يحدد تقليدياً أدوار الجنسين بصورة صادقة جداً. وهي تود الوقوف على مزيد من المعلومات عن الطريقة الذي يتغير بها هذا الوضع. وهي ترى أن مجلس الفوتو العام يضم بين أعضائه عدداً من النساء، ولكنها تساءلت عما إذا كانت هناك آلية لضمان تمثيل النساء. وسألت فيما يتعلق بالقرارات ذاته عما إذا كانت النساء اللاتي تم إشراكهن في إعداده.

٦٤ - **السيدة دايسون** (نيوزيلندا) قالت إن نيوزيلندا حاولت زيادة ورصد عدد النساء في مناصب المسؤولية. وألزّمت الوزارات والهيئات الحكومية والسلطات المحلية مسؤولية كفالة الوفاء بأهداف التعيين. وعقدت مناقشة حول أربع طرق لزيادة وجود المرأة في المناصب القيمة: من خلال أهداف وحوافز، أو من خلال التنظيم. وقد دعمت نيوزيلندا الأهداف والحوافز عبر جميع الإدارات والهيئات والسياسات والبرامج.

٦٥ - ذكرت أن ممارسة الأحزاب السياسية في البلد متنوعة: فالحزبين الرئيسيين يريان أن الجنسين، والجامعة الثانية، وحمل النساء، يجب أن تكون متوازنة بين المرشحين. ولكن من الواضح تمثيل النساء كان ناقصاً. ويزيد تأييد نظام انتخابي يطبق أسلوب التمثيل النسبي، وتنوجه السلطات المحلية صوب نظام يطبق "الانتخاب الفردي". وتمثل النتيجة في أن الحكومة المركزية وسلطات الحكم المحلي وب مجالس المناطق الصحية في نيوزيلندا تطبق حالياً تقنيات انتخابية مختلفة، وهكذا يمكن تقييم كل منها من حيث تأثيرها على كل من الجنسين. غير أن كثرة النظم تحدث بلبلة بين جمهور الناخبين؛ وإذا اجتمع ذلك مع الانخفاض العام في الاقبال على التصويت، فإنه يهدد بإبقاء النساء بوجه خاص بعيدات عن نتائج الاقتراع.

وإلى اتخاذ قرار صارم ما بين جعل القانون الوطني على الفور متوافقاً مع المعاهدة الدولية، أو الإشعار رسمياً بإنهاء هذه المعاهدة الدولية.

المواد من ٧ إلى ٩

٦١ - **السيد ميلاندر** قال إن الأرقام التي وجدتها في التقرير تلقى ظلاماً من الشك على فعالية دائرة التعيينات في وزارة شؤون المرأة في كفالة تمثيل المرأة في المناصب العليا بالقضاء والنشاط الصناعي الخاص وفي المجالس الرئيسية؛ وطلب مزيداً من التفاصيل عن نتائجها. وأضاف أن في بلده، السويد، غطَا نموذجياً تمثيل المرأة في الجامعات: ذلك أن نسبة تزيد على ٥٠ في المائة ممن لم يكملوا التعليم العالي كنّ من النساء، ولكن نسبة النساء اللاتي تابعن الدراسات العليا بعد التخرج من الجامعة بلغت أقل من ٥٠ في المائة، ومنهن المحضرات والدراسات. وتساءل عما إذا كان الوضع في نيوزيلندا ماثل للوضع في السويد.

٦٢ - **السيدة بليمهوب زرداي** قالت إنها معجبة إذ علمت أن كلاً من الحاكم العام ورئيس الوزراء والنائب العام ورئيس القضاة في نيوزيلندا جمِيعاً من النساء، وأن عدد من النساء في مناصب اتخاذ القرار في ازدياد. ومع ذلك فإن التقدم الذي أحرزته المرأة لا يبدو قائماً على أساس وطيدة، بل يمكن أن ينعكس: إذ يبدو أن الأحزاب السياسية تقاوم تطبيق نظام الحصص للنساء على أساس أن القرارات السياسية اتخذت في وقت الانتخابات لا قبلها. وتساءلت عما إذا كان من المناسب تغيير قانون الانتخاب حتى يمكن النص فيه على نظام الحصص. وعلى الرغم من أن النساء يشغلن مناصب رفيعة في الحكومة، فإن الفجوة في الأجر بين الرجل والمرأة تتراوح ما بين ١٠ و ١٦ في المائة. وسأل عما يجري عمله من أجل سدّ هذه الفجوة.

وتقاليد مجتمع صغير ومنعزل ذي معايير دولية حديثة، وإن كان متخلطاً بعض الشيء عن نيوزيلندا في تحقيق تلك الأهداف.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٠.

٦٦ - وأضافت أن دائرة التعيينات في وزارة شؤون المرأة هي القناة الرئيسية التي تكفل تلقي الوزراء أسماء النساء المرشحات للمجالس القانونية، وهذه القناة ليست الوحيدة، لأن التعيينات يمكن أن تتم بصورة مباشرة. وقالت إنه حدث بعض التقدم منذ أن تولت منصبها في عام ٢٠٠٢. وكانت نسبة النساء المعينات أو اللاتي أعيد تعيينهن في المجالس القانونية ٢٥ في المائة في ١٩٩٣، و ٣٥ في المائة في ١٩٩٨، و ٤٢ في المائة في ٢٠٠٢. وليس من المؤكد أن هذا الاتجاه سيستمر. وإن كان هناك أسباب تدعو إلى الأمل في ذلك.

٦٧ - واستطردت قائلة إن من الصعب تعزيز المكاسب التي أحرزها المرأة والحفاظ عليها. وقد أحسنت النساء من حيلها أنه يجب أن يستمر التقدم من أجل تنفيذ الاتفاقية. أما الشابات الأصغر سناً فلحسن على العكس من ذلك ملتزمات إلى هذا الحد أو لمن أهداف واضحة. وخطة العمل التي تنفذها الحكومة في جميع أرجائها لمعالجة أولويات المرأة لها أهميتها في إيجاد ما يلزم من زخم ومتابعة لتنفيذ الاتفاقية وتوصيات اللجنة. وبالنسبة للجامعات، قالت إنها لا تملك أرقاماً تقدمها، ولكنها ستوفرها في أقرب وقت ممكن.

٦٨ - وأشارت إلى أن زيادة مشاركة اللاجئات والمهاجرات في تشكيل سياسات المرأة تلقي تشجيعاً من حلال الاتحادات التي تمثل تلك المجموعات. فهذه الاتحادات وثيقة الاتصال بدائرة المحررة إلى نيوزيلندا وعمكت الشؤون الثانية. وهي قادرة على إبلاغ مختلف الأفاق المرتقبة للمقيمين الجدد في البلد.

٦٩ - **السيد ماكاي** (نيوزيلندا) قال إنه لا يملك أية معلومات أخرى عن تمثيل النساء في مجلس الفونو العام لمجتمع توكيلاو، غير أن البيان الصادر من نساء توكيلاو إلى اللجنة يبيّن أن توكيلاو تناضل من أجل إيجاد توازن بين احتياجات